A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.164/26
31 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

الدورة الخامسة

نيويورك، ٢٧ آذار/مارس - ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥

بيان أدلى به رئيس المؤتمر أمام الجلسة الافتتاحية للدورة الخامسة، المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٥

١ - أرحب بكم في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال.

٢ - تذكرون أنه في نهاية الدورة الرابعة وافق المؤتمر على عقد دورتين اضافيتين في عام ١٩٩٥ لوضع جدول أعماله. وطبقا لبرنامجنا، ينبغي تكريس الدورة الأولى للنظر في المسائل الموضوعية المعروضة على المؤتمر بغية اختتام المفاوضات في نهاية هذه الدورة. أما الدورة الثانية، وهي الأخيرة، فسوف تكرس للمؤتمر ولتحقيق المواءمة في النص بجميع اللغات بهدف التوصل الى نص نهائي. وخلال هذه الدورة سوف ينظر المؤتمر أيضا في مشروع الوثيقة الختامية ويقوم بإعداد نصوص الاتفاق ذات الحجية كي يتسنى بذلك اعتماد الوثيقة الختامية والاتفاق في نهاية تلك الدورة.

٣ - وبذلك يكون المؤتمر قد وضع لنفسه برنامجا واضحا واحثكم على التمسك بالجدول الزمني. وبصفتي الرئيس، سوف أبذل كل جهد ممكن لتشجيعكم وتوجيهكم نحو الهدف الذي حددتموه لأنفسكم.

٤ - ولقد قام المكتب، في صبيحة اليوم، بالنظر في برنامج عمل هذه الدورة. ويقترح أن نمضي فورا الى دراسة النص الوارد في الوثيقة A/CONF.164/22 المؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، المعنون "مشروع اتفاق من أجل تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الخاصة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال". وسوف تتاح للوفود فرصة لإبداء تعليقات أو ملاحظات عامة بشأن النص ككل، قبل المضي الى دراسته بالتفصيل في الاجتماعات غير الرسمية التي تعقد للمؤتمر بكامل هيئته. وبمجرد أن تكون قد أتيحت للمؤتمر

030495 030495 95-09367

لدراسة النص ككل، يحدوني الأمل في أن يصبح في الإمكان تنقيح النص بسرعة في ضوء المناقشة التي أجريت واصداره في بداية الأسبوع الثاني. وعندئذ سوف يخضع النص للدراسة مرة أخرى في شكله المنقح ومن ثم تتبين لنا القضايا التي لا تزال معلقة وأفضل الطرق لمعالجتها.

٥ - وحالما نمضي الى دراسة النص وتحديد المجالات التي تستلزم المزيد من العمل، سوف أقوم بإجراء مشاورات غير رسمية بهدف حسم المسائل المعلقة. وكما حدث في الماضي، فقد تتخذ هذه المشاورات عدة أشكال تبعا للقضية موضع النظر. وبالطبع سوف يجري بانتظام إعلام المؤتمر بكامل أعضائه بالتطورات الحاصلة في تلك المشاورات.

٦ - وفي البيان الذي أدليت به لدى اختتام الدورة الرابعة كنت قد شجعت الوفود على اجراء مشاورات فيما بين الدورتين من أجل تيسير المفاوضات والمساعدة على التوصل الى اتفاق في دورة المؤتمر هذه. وأعلنت كذلك أنني سوف أقوم بالتنسيق والتشاور مع الوفود حسب الاقتضاء. ومن أجل المحافظة على الوضوح وتدفق المعلومات الى جميع الوفود، تعهدت بأن أقدم الى المؤتمر في بداية هذه الدورة تقريرا عن أية تطورات تكون قد نجمت من المشاورات التي تجرى بين الدورتين.

٧ - لذلك أود أن أبلغكم بأنني قد دعيت الى اجتماع عقدته مجموعة من دول صيد الأسماك في المياه النائية في طوكيو، خلال شهر كانون الثاني/يناير. وقام هذا الاجتماع باستعراض مشروع الاتفاق وتمكن المشتركون من تبادل وجهات النظر بشأن العديد من أحكامه. وأتيحت لي الفرصة لتقديم ايضاح بشأن بعض المسائل التي أثيرت في ذلك الاجتماع. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تتاح فيها الفرصة لمجموعة الدول هذه من أجل تبادل وجهات النظر بشأن النص بطريقة أولية، لم يتم التوصل الى استنتاجات بشأن المسائل التي بحثت. ومن واجبي أن اضيف أنني وجدت الحوار مع هذه المجموعة الهامة من الدول مفيدا للغاية.

٨ - وقمت كذلك بحضور اجتماع آخر عقد فيما بين الدورتين في جنيف، خلال شهر شباط/فبراير، اشتركت فيه نحو ٢٥ دولة. وقد سبق هذا الاجتماع عقد اجتماعات غير رسمية لدول صيد الأسماك في المياه النائية، من ناحية، وعدد من الدول الساحلية، من ناحية أخرى.

٩ - وفي مشاورات جنيف أتيحت الفرصة لتبادل الآراء بشأن مختلف أحكام مشروع الاتفاق. وكان تبادل الآراء غير الرسمي هذا مفيدا للغاية فيما يتعلق بزيادة تفهم النص وأيضا مواقف مختلف الوفود استنادا الى مناظيرها المختلفة. وأدت المناقشات التي أجريت بين الوفود الى تعزيز الموقف البناء الذي ساد أثناء الدورة الأخيرة للمؤتمر. وقدم عدد من الاقتراحات المفيدة لتحسين النص. وأتوقع أن تقدم هذه الاقتراحات واقتراحات أخرى في الجلسة العامة لهذه الدورة كي يستطيع المؤتمر ككل أن ينظر فيها. لذلك فإنني أحث الوفود التي قدمت تلك الاقتراحات على أن تقدمها في الوقت المناسب أثناء نظرنا في النص في الجلسة العامة.

١٠ - ويمكن أن تكون المناقشات التي تجرى فيما بين الدورتين تحضيرية في طابعها. غير أنها لا تشكل، ولا يجوز أن تشكل، بديلا استباقيا للمداولات التي تجرى في المؤتمر والقرارات التي يصدرها. ومع ذلك فهي مفيدة لكونها تساعد على تحديد المجالات التي يلزم أن يكرس فيها مزيد من الوقت والجهد ولأنها تمهد الطريق الى الاتفاق النهائي.

١١ - وفي هذا الصدد فإن من المفيد أن نشير الى المسائل التي أثارت قدرا كبيرا من المناقشة وهي توافق تدابير الحفظ والإدارة في المناطق التي تخضع للولاية القضائية الوطنية وفي مناطق أعالي البحار؛ والمشتركون الجدد في المنظمات أو الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك؛ وانفاذ تدابير الحفظ والإدارة في مناطق أعالي البحار من قبل الدول التي لا ترفع علمها - وهي مسألة صعبة ومعقدة على أحسن الفروض؛ ومدى استصواب تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يتعلق بتسوية المنازعات بعد أن صارت الاتفاقية نافذة المفعول الآن.

١٢ - وسوف تخضع هذه المسائل وغيرها من المسائل الواردة في مشروع الاتفاق للمناقشة التامة أثناء هذه الدورة كي تتاح بذلك الفرصة لكل مشترك لأن ينظر فيها قبل ادخال أي تنقيح على النص.

١٣ - أما فيما يتعلق بحالة موارد مصائد الأسماك فانها لم تتحسن منذ بدء هذا المؤتمر. بل إن هذه الحالة تتدهور بشكل مطرد. فلقد أعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة منذ عهد قريب تقريرا عن حالة مصائد الأسماك وتربية المائيات يشير الى أن حجم مصيد مصائد الأسماك من البحار والمياه العذبة لا يزال في حالة تقلص منذ الذروة التي بلغها في عام ١٩٨٩. ويشير التقرير الى أنه في بداية عقد التسعينات تعرض حوالي ٧٠ في المائة من أنواع الأسماك التقليدية في العالم للاستغلال إما بصفة تامة أو مفرطة أو مستنزفة أو أن تلك الأنواع في طور إعادة التكاثر نتيجة الاستنزاف. ويشير التقرير الى أنه يتعين على الأمم، في المدى القصير الى المتوسط، أن تكبح جماح الانتاج من أجل تيسير إعادة تكاثر الأنواع. ويلزم اتخاذ تدابير لتحقيق ما يلي:

(أ) الحد من أنشطة صيد الأسماك وخفض فائض القدرة في مجال صيدها؛

(ب) القرارات اللازمة بشأن تخصيص الموارد؛

(ج) أعمال حقوق المستخدمين بصورة أكثر فعالية؛ وتحسين عملية اتخاذ القرارات بشأن الانتفاع بالموارد؛

(د) اعتماد نهج تقوم على الحذر إزاء المحافظة على مصائد الأسماك وإدارتها.

١٤ - والمسائل التي حددت في تقرير منظمة الأغذية والزراعة ليست جديدة بالنسبة لنا هنا لأنها هي نفس الشواغل التي دعت الى عقد هذا المؤتمر. بل أننا ملزمون بتحديد هذه المشاكل وبإيجاد حلول لها. والعالم كله ينتظر ما يسفر عنه هذا المؤتمر وهو يتوقع حلول لهذه المشاكل الملحة والعاجلة. وينبغي أن تكون الحلول التي نضعها عملية وفعالة. إذ الواجب يقضي بأن نضع اطارا قانونيا سليما يتمشى واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ بشأن قانون البحار من أجل التشجيع على اتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بالمحافظة والإدارة كي يتسنى بذلك الانتفاع بموارد مصائد الأسماك بطريقة منظمة ومستدامة. إن علينا أن نضاعف جهودنا في هذه الدورة.

١٥ - والمشاكل التي نتصدى لها لا تخص منطقة واحدة أو مجموعة من الدول، وانما تشغل بال المجتمع الدولي ككل. لذلك ينبغي أن تكون حلولنا ذات طابع عالمي. وينبغي في هذه الحلول أن تؤدي الى تنظيم شؤون المحيطات والى تعزيز التعاون فيما بين الدول. كما ينبغي أن تعكس التوازن بين مصالح الدول في المسائل ذات الصلة بمصائد الأسماك.

١٦ - ومما يؤكد على مدى الحاح المهمة الملقاة على عاتقنا حوادث سفن صيد الأسماك التي وقعت منذ عهد قريب. ولقد وقعت هذه الحوادث في العديد من مناطق العالم المختلفة. وفي حين أن هذه الحوادث مفيدة على نحو خاص في التذكير ببعض المشاكل التي تواجهنا، فإن من الضروري ألا تصرفنا عن المسار المفضي الى الحلول العالمية الفعالة. إذ لا يجوز أن تصبح هذه المسائل، بل وينبغي ألا تصبح، عقبة أمام المفاوضات التي نجريها. لذلك فأني أحث جميع الأطراف على الانضباط والالتزام المستمر بإيجاد حلول متعددة الأطراف لهذه المشاكل العالمية.

١٧ - لقد أوجزت لكم برنامج العمل المقترح لهذه الدورة، بما يتمشى والقرارات التي اتخذناها في الدورة الأخيرة. وأنني على ثقة من أنكم سوف تجدون برنامج العمل هذا مقبولا كي يتسنى لنا أن نشرع في تنفيذه فورا. وبالطبع، من المفهوم أن برنامج العمل هذا مرن ويمكن تعديله حسبما تملي الظروف.

- - - - -